

ليست فيه فلا يكون كالجاري فلا يكون الا ان يتبين ما في موضع دخول
 الماء ووجهه **قال** استنادنا في بعض هذا قول الرستغفي ولا نأخذ
 به بل يغني جواز التوضي منه مطلقا كما في جار **وصغير** كوض وكبر
 على الاستغناء في اول التوضي وشرح الطحاوي وغيره في بعض
 المتكلمين ما في على الاستغناء في اجناس المناطق **المسافر** اذا كان معه
 ميزاب واسع وعمدا دواة من ما يحتاج اليه وهو لا يتبين بوجوه الماء
 لكنه على سطح من ذلك في يتبين ان يار كذا في قوله حتى يصب في الما في طريق
 من الميزاب وهو يتبين ما عند طرف الارض من الميزاب انما طافه في قوله
 فان يكون الماء طاهرا وطهورا كما في جار هذا قول البعض **وقال** بعضهم
 هذا ليس بشي لان الماء بالي في الما لا يصح مستحله ان كان له كوكب كالماء وان
 او جازية ذلك الماء الذي فلا **وفي** طاهر الما ان يشا ان كان
 يوسع في شدة الماء **قال** ان الماء كان يتوضي من قعره في اصيب منها
 الماء الحدي لاقى الماء الجلي ان يقع على ثوب بعد ما خرج من القربة في طريق
 لا يبرأ جان **قال** الصور للبهيم والجماد في واقفانه لا تأخذ بعدا لانه يتوضي
 طهارة الماء التي ليست به وهذا ليس بشي **قال** في الحديث ان
 رفر ويصقب اذا استسقى في يده وهو طاهر من النجاسة يترج ماؤها
 كله عند النبي **وقال** رفر يترج منها يعونك **دلو** **ودكر** النبي
 ابو جعفر في غزاة الرابية في مسئلة الرابية النجاسة بغير الماء فقال
 ان الاستنجي الرجل بالاحجار ثم ابل ذلك الموضي من المار ثم اصاب
 ذلك الماء بدينه او ثوبه فلما ابل فليقول لا يتنجس ويجوز معه الصلوة
 والفاضل ان يقول يتنجس وهو المختار عندني ولا يجزي الصلوة معه اذا
 اذا كان المصاب اكثر من قدر الدلو **قلت** لو كان قد قاس ذلك على ما في
 اصحاب الارض نجاسة ثم يصب وذهب ان لها حتى طريق الارض لغير
 اصحابها ما كان في نجاسة من اجسفة فيروا يتركه وقد الما
 ان اصحاب الثوب وليس فرقك حتى طهر الثوب ثم اصابها ما هل يعود

مختصر
 للشرب
 تحت

فيه

فيه رويان **قال** الفقيه ابو جعفر واذا اصاب طريق الاحليل من البول
 اكثر من قدر الدلو فصل في ذلك فقلت ان يقول تجزئه قاسا على المقعد
 وقلت ان يقول لا وهو الصحيح **ودكر** في صلوة المستقيس النجاسة
 الحلق في ايد النجس ليجلس الرجل المبتل في ثوب طاهر باس فظهر
 نواته وان على ثوب الطاهر يكون يصح طهرا بل هو حيث لو عصى
 لا يسيل منه شي ولا يخالط من المشايخ من قال صاب نجسا ومنه من قال
 لا يصح نجسا وهو الاصح عن علي بن ابي طالب وكان الثوب الطاهر الباس اذا
 بسط على ارض نجسة مبتلة والريكة النجاسة في الثوب الا انه ليس
 وطئا وهو حيث لو عصى لا يسيل منه شي ولا يخالط لكن يكون موضع
 النجاسة من سائر المواضع اختلف المشايخ فيه **والاصح** انه لا يصح نجسا
ودكر استاذنا رضي الله عنه عن شمس الائمة الحلواني انه ذكر هذه المسئلة
 في صلوة الاصل وقال ان صاب الثوب الطاهر نجسا لو وضع على اليد
 تدل فقد يتنجس وان كان لا تدل اليد بالوضع عليه لم يتنجس وهو قريب
 من الاول فان اليد انما تبطل بالوضع عليها اذا كان مجال لو عصى بسط
 منه شي ويتناظر فكان هذا من الاول بل بين الاول والمعتبر
 في عصر الثوب ان لا يتناظر لان الناس يتخلعون في ذلك فقل ربة
الكلام في عرق الحمار والبغل وسورها ويدر لوزم **ذكر** الطحاوي
 والدرج في مختصرهما ان عرق الحمار والبغل ولعابها نجس لحيوان مثل
 سحره في النجاسة والطهارة والحمة والكرامة **ودكر** في باب السهو
 حيا لا يصل ان عرق الحمار والبغل ولعابها نجس الثوب وان تحشط اطلاق
 هذا الحرام في نجاسة الى احد ثم قال قال ابو يوسف ومحمد اذا سقط
 من لعابها شي او عرقها في وضوء رجل فليلا كان او كثر يفسد الماء
 ولا يجزي من نجاسته وهكذا ذكر في باب الوضوء من الجواب في لعاب
 ما لا يركل لحمه في نجاسته الى ابو يوسف ومحمد والابن سينا
 انه لا يفسد طهرا وروي الحسن ان ابي جعفر عن ابي يوسف ان الماء يتنجس

فصل في حقيقته
 الحرام

اليد عليه

اليد عليه

اليد عليه
 في حال استنائه
 في حال استنائه
 في حال استنائه
 في حال استنائه